

من أجل أونتاريو أقوى، وأكثر عافية

موازنة أونتاريو للعام 2017



نحو موازنة متوازنة

إن توازن موازنة العام 2017 يعنى أن أونتاريو لديها القدرة على زيادة مستوى الإستثمار في الخدمات والمساعدة في تكاليف الحياة اليومية، مثل تكاليف الوصفات الطبية المجانية للأطفال والشباب، وتكلفة كهرباء أقل، ورعاية أطفال ميسورة أكثر.

تعمل أونتاريو على توازن الموازنة لأول مرة منذ الركود الاقتصادي العالمي في العام 2008 – 2009، والحفاظ على هذا التوازن للعامين المقبلين. مما لاشك فيه أن الأداء القوي للاقتصاد، مع ضمان بقاء الموازنة على توازنها، يحقق فرص أكثر للأفراد وقطاع الأعمال في أونتاريو للتقدم وبقائهم في المقدمة.

إن توازن الموازنة يعطي الحكومة مرونة مالية لعمل المزيد من أجل مساعدة الناس. وفيما يتعلق بموازنة العام 2017، فإن ذلك يعني إستثمارات إضافية تقدر بقيمة 11.5 بليون دولار في خدمات الرعاية الصحية على مدى ثلاثة أعوام (7 بليون دولار أكثر عما كان مخطط له في موازنة عام 2016)، و6.4 بليون دولار في قطاع التعليم والتدريب (5.5 بليون دولار أكثر عما كان مخطط له في موازنة عام 2016)، وزيادة للمصاريف بمقدار 30 بليون دولار على المبالغ المخصصة في خطة البنية التحتية متعددة السنوات، والمنشورة في موازنة العام 2016.



خطة مسئولة

تبقى أونتاريو أقل المقاطعات عند حساب حصة الفرد من إجمالي الإنفاق على البرامج على مستوى كندا، مما يعكس إدارة فعالة للمصروفات، في ظل عمل متواصل لتغيير نظام تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم.



دور ريادي في النمو الاقتصادي

تفوقت أونتاريو في معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي على باقي الدول السبع الصناعية خلال الثلاث أعوام الماضية، ويعود الفضل إلى الإستثمارات الحكومية الاستراتيجية.



توازن الموازنة

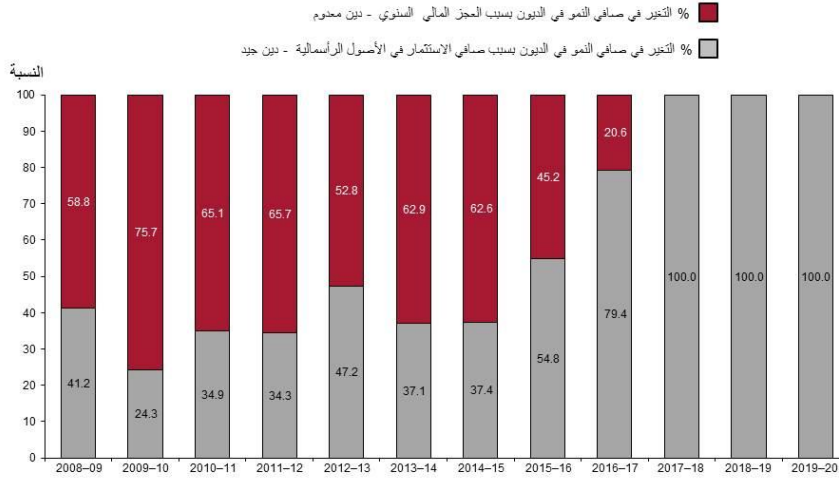
تمكنت أونتاريو من التخلص من عجزها في العام 2017، بعدما كان العجز قد وصل إلى 19 بليون دولار في العام 2009، جاء ذلك بينما استمر الإستثمار في البرامج والخدمات الأكثر حاجة في حياة الناس.

كيف نعمل من أجل توازن الموازنة

- إقامة بيئة ضريبية أكثر منافسة في أونتاريو لاستثمارات الاعمال الجديدة عن طريق الاستمرار في تخفيض معدل الضريبة الحدي الفعلي من 33% في العام 2009، إلى 16.9% فقط في العام 2016.
- تحفيز النمو الاقتصادي بتنفيذ استثمارات لا مثيل لها من قبل في البنية التحتية بتوقع لها ان تتجاوز 190 بليون دولار على مدار 13 سنة من بداية العام 2014-2015. من المتوقع لهذه الاستثمارات المخططة أن تدعم 125 ألف وظيفة في المتوسط سنوياً.
- محاربة الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز استقامة النظام الضريبي للتأكد من أن كل شخص يلتزم بدفع حصة ضريبية عادلة.
- تنفيذ خطة تتمتع بالعقلانية والمسؤولية بهدف تقوية الأداء الاقتصادي والمحافظة على توازن الموازنة، مما يضمن الزيادة في إيرادات المقاطعة.

- يعود تراكم الديون بصورة أساسية إلى سببين: الأول هو تمويل العجز والثاني هو الاستثمار في الأصول الرأسمالية. الموازنة المتوازنة تعني أن الحكومة لم تعد تحتاج إلى الاقتراض من أجل الإنفاق على التكاليف التشغيلية، وإنما تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمارات الرأسمالية – والتي تعمل على نشر النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة للناس في الوقت الحالي وللأجيال القادمة في المستقبل.

صافي النمو في الديون بعد استحقاق رصيد الاستثمار فقط في الأصول الرأسمالية



ملاحظة: تم إعادة ذكر المبالغ العمولة لعام 2015-2016 لتعكس المسؤولية المشتركة لكافة أصول دخل التقاعد الصافي لإتحاد موظفي أونتاريو الحكوميين وخطة تقاعد المعلمين بأونتاريو على البنود المالية للمعاشرة، وهو ما يتوافق مع موازنة 2016 وكما تم شرحه في البيان المالي للربع الثالث من عام 2016-2017.
المصدر: سلطة التمويل بأونتاريو.

- أقرت هيئات التصنيف وغيرها من الجهات الرقابية المستقلة أن المقاطعات الكندية تتمتع بمسؤوليات أكبر من نظيراتها في دول السبع الكبرى، وكذلك لديها مرونة أكبر في تجميع الديون بسبب تحكمها الكامل بنطاق واسع من مصادر الدخل.
- تشير نسبة الديون إلى حجم الناتج المحلي في أونتاريو إلى القدرة على دفع الدين، أي مقارنة ديونها مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج. وصلت القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي حوالي \$800 بليون دولار في العام 2016.
- من شأن الموازنة المتوازنة وتركيز الحكومة المستمر على الاستثمار الرأسمالي أن يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، مما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي بشكل أسرع من الدين، مما يساعد على تخفيض نسبة صافي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للحكومة إلى مستويات ما قبل الركود الاقتصادي، عندما كانت النسبة حوالي 27%. في الموازنة المتوازنة للعام 2017، حددت الحكومة هدفها المرحلي في تخفيض نسبة صافي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 35% بحلول العام 2023-2024.
- تساعد الموازنة المتوازنة للعام 2017 الحكومة على التركيز على الاستثمار في البنى التحتية على مدار العشر سنوات المقبلة، والذي يتضمن ما يلي:
 - 20 بليون دولار بناء مستشفيات جديدة، أو تجديد القائمة منها.
 - 16 بليون دولار في بناء وإصلاح المدارس.
 - 84 بليون دولار في بناء البنى التحتية للنقل والمواصلات.
- يضمن توازن الموازنة صرف إيرادات على أولويات مثل الرعاية الصحية والتعليم، وصرف إيرادات أقل على الفائدة. قامت الحكومة بتثبيت نسبة فائدة مخفضة غير مسبقة على الديون مما يمكنها من إدارة ديونها بتكلفة فعالة وتقلل من مخاطر إعادة التمويل.
- توقعت موازنة عام 2010 بأنه بحلول عام 2017-2018 ستحتاج المقاطعة إلى صرف 11.3 سنت من كل دولار من الإيرادات لسد كلفة الفائدة. أما التوقعات الحالية فتقول أن التكلفة انخفضت بمقدار 3.1 سنت وهي حالياً بقيمة 8.2 سنت تكلف الفائدة على كل دولار من الإيرادات. مما يعني أن هذه النسبة أصبحت الأقل منذ 25 عاماً، ويتوقع لها أن تستمر على هذا الحال حسب مؤشرات العام 2019-2020.